

مشكلة الوباء تدفع الدول إلى تجديد نمط التفكير الاقتصادي

بينما تنهك حكومات العالم في البحث عن مخرج لأزمة وباء كورونا، الذي زاد من تعميق معاناة الاقتصاد العالمي على نحو غير متوقع، ظهرت موجة من التحليلات الداعية إلى اعتماد نمط جديد من التفكير الاقتصادي للتأقلم مع الوضع، خاصة وأن المؤسسات المالية متعددة الجنسيات، على غرار صندوق النقد الدولي، اكتفت بتحليل ما يحدث دون أن يقدم خبراً لها على القطع مع الأسلوب القديم في إدارة الأزمات المالية.

لندن - يعتمد نهج الاقتصاد الحالي بإطرته الرأسمالي المعولم على ما تخرج به الطاقات الكامنة في الأجيال الحالية من أفكار ومشاريح وتجارب، ولكن مع استمرار تأثيرات فيروس كوفيد - 19 على نشاط المال والأعمال في كافة البلدان دون استثناء، كان من الضروري الأخذ بزمام المبادرة في اعتماد نمط جديد للنظام الاقتصادي العالمي. وتشكل الأزمات الاقتصادية، في العادة، مدخلاً للتفكير الاقتصادي الجديد، فمثلاً أدى الكساد في فترات معينة خلال العقود الماضية إلى وضع أسس تتماشى مع المشكلة. وقد عززت الحرب العالمية الثانية دعم دولة الرفاهية والاقتصاد المختلط لكن المؤسسات التضخمية والصدمات النفطية، اللتين ظهرت في سبعينات القرن الماضي، دفعتا بآفاق السوق الحرة إلى الصدارة.

ويعتقد مارتن ساندبو الكاتب والمحلل الاقتصادي في صحيفة "فايننشال تايمز البريطانية" أن الجمع عليهم التوقع بأن تؤدي الجائحة، التي تعد أكبر اضطراب اقتصادي في الذاكرة الحية زمن السلم، إلى تحولات كبيرة في الإجماع على طبيعة السياسة الاقتصادية الجيدة لمعرفة اتجاه التغيير. وقبل تفجر أزمة الوباء كان نموذج الاقتصاد العالمي يتجه إلى تحول تدريجي تنحصر فيه الكثير من النشاطات الاقتصادية، حيث كانت تشاطات ما يعرف بـ "الشوارع العام" تلتظ أنفاسها، في الوقت الذي تزحف فيه الأتمتة والتسوق الإلكتروني على الوظائف التقليدية.



مارتن ساندبو

تجديد طبيعة السياسات الاقتصادية مهم لاتجاه التغيير

وكان أول افتراض يوجّه أي تحليل منذ العام 1945، هو أن الدولة هي الأفضل معرفة، ثم إن القطاع الخاص، ولكن اليوم يبدو أن الجمع على وشك تجاوز كليهما، لمصلحة رؤية اقتصادية عالمية قائمة على إيجاد طرق يمكن من خلالها للتدخل الحكومي أن يوجّه القطاع الخاص ليقوم بأداء أفضل. وبهذا المعنى، عاد التخطيط الاقتصادي والدولة الناشطة.

وتبسط الضوء على ما قالته كريستالينا جورجييفا مديرة الصندوق خلال مؤتمر صحفي الجمعة عقب اجتماع لجنة التوجيه في المؤسسة المالية الدولية من أن "التعاون العالمي القوي في شأن لقاحات كوفيد - 19 ربما يسرع التعافي الاقتصادي العالمي ويضيف تسعة تريليونات دولار إلى الدخل العالمي بحلول 2025"، هل يمكن القول إن دعوتها ستنتج في ظل خلاف أميركي صيني عميق على عدة جبهات. ويرى الكثير من المحللين أن رفع الإغلاق يمكن أن يؤدي إلى انتعاش جزئي فقط في النشاط الاقتصادي إذا استمرت المخاطر الصحية وهذه الفكرة تحذر من رفع عمليات الإغلاق قبل الأوان على أمل تحفيز النشاط الاقتصادي.

وأثبت الباحثون أن فوائد الإغلاق على الصحة العامة أكبر بكثير عندما يتم في وقت مبكر حين تكون معدلات الإصابة منخفضة، وعندما يتم تشديده بسرعة وليس تدريجياً. ونتيجة لذلك "السرد" المتعلق بالمقايضة بين الصحة العامة والاقتصاد "ينبغي إعادة النظر فيه".



ثمن اقتصادي مدمر

ماكرون يحاول ترميم ماضي فرنسا الاستعماري في أفريقيا

قادة القارة لم يعودوا مضطرين إلى الاعتماد على باريس مع صعود قوى أخرى



الخروج من ظلام التاريخ تكاليفه باهظة

استفادت عائلاتهم من معاناة الذين عانوا في الماضي. وبتدبير حجم التحدي الذي تواجهه فرنسا مؤملاً بالنسبة إلى الرئيس ماكرون أثناء زيارته إلى أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في جيبوتي خلال العام الماضي. فعندما تولي الرئاسة منذ ثلاث سنوات، كانت قطعة الأرض المجاورة للقاعدة الفرنسية في جيبوتي خالية. ولكن عند زيارته القاعدة في مارس من العام الماضي، كانت الصين قد أقامت قاعدة عسكرية في قطعة الأرض الخالية، بهدف تقزيم الوجود الفرنسي. كما أن الرئيس الجيبوتي إسماعيل جويليه يقيم في قصر بناء الصينيون، ويربط خط سلك حديد بنساء الصينيون، جيبوتي بجارتها إثيوبيا.

وهذا ليس كل شيء فتركيبا، دخلت القرن الأفريقي وزادت من منسوب الاستفزازات مع فرنسا، ويظهر ذلك في عدة أمثلة حيث يصلح الجيبوتيون في مسجد مقام على الطراز العثماني باعتباره "هدية من تركيا لجيبوتي".

تعهد ماكرون بفتح أرشيف المذابح التي ارتكبتها فرنسا في دول احتلتها في أفريقيا يحتاج إلى تجسيده على الأرض

وفي الوقت الذي كان فيه ماكرون يتحدث أمام مجموعة مختارة في عاصمة جيبوتي، قال أحد مساعدي الرئيس جويليه إن التركيز سيعود إلى الصين بمجرد مغادرة الرئيس الفرنسي للبلاد، لأن الصينيين ياتون بأموال حقيقية. وما يعطي دولا مثل الصين وتركيا وكذلك روسيا، التي دخلت على الخط، ميزة في دول أفريقيا هو أنها لا تحمل أي تاريخ استعماري سيء كما هو الحال بالنسبة إلى فرنسا والدول الأوروبية الأخرى.

وعندما تفشيت جائحة فيروس كورونا المستجد في العالم دعا ماكرون إلى تخفيف أعباء الديون على الدول الفقيرة وبخاصة في أفريقيا وأجرى اتصالات مع نظرائه الأوروبيين لمطالبتهم بموقف موحد تجاه هذا الملف بحسب مسؤول فرنسي.

ولكن مرة أخرى تصطدم جهود ماكرون بحقائق الوضع الداخلي في فرنسا. وقد أدرك ماكرون حقيقة الزمن الذي سيدفعه حديثه عن التاريخ، خلال حملته الانتخابية الماضية، حيث أثارت تعليقاته عن استعمار الجزائر انتقادات حادة من جانب مارين لوبان.

عودة رفات الثوار الجزائريين من فرنسا إلى بلدهم. ونقلت وكالة بلومبرغ للأخبار عن سنوسي القول إن الرئيس "ماكرون يقف على الخطوط الأمامية في هذه المعركة ويسعى إلى إحياء دور فرنسا على المسرح العالمي".

تحرك مختلف

كان الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول قد أسس شبكة علاقات للحفاظ على النفوذ الفرنسي في أفريقيا بعد استقلال أغلب الدول التي كانت تحت احتلال فرنسا منذ أكثر من ستين عاما. وتقدم فرنسا الدعم العسكري لأنظمة الحكم الصديقة في أفريقيا مقابل الدعم الدبلوماسي والصفقات الكبيرة من هذه الدول للشركات الفرنسية، في حين تغض باريس الطرف عن الانتهاكات المحلية التي تمارسها هذه الأنظمة. وحتى بعد استقلال الدول الأفريقية، تعرض الآلاف من الجزائريين للتسمم الإشعاعي نتيجة التجارب النووية الفرنسية التي كانت تجري في الجزائر.

وقد اعترف العديد من الرؤساء الفرنسيين السابقين بهذه الممارسات القديمة، لكن أيضا منهم لم يتخذ أي خطوة أبعد من ذلك. ولكن ماكرون أول رئيس فرنسي مولود بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية يتحرك بشكل مختلف. فقبل ثلاث سنوات وفي أثناء حملته الانتخابية وصف ممارسات بلاده في الجزائر بأنها "جريمة ضد الإنسانية" وهي كلمات غير مسبوقة من مرشح للرئاسة.

ومن بين كل المستعمرات الفرنسية السابقة، كان رد فعل الجزائر الأقوى، فقد كانت فرنسا تتعامل مع الجزائر باعتبارها جزءاً من الدولة الفرنسية، ولم تستقل إلا بعد حرب دامية استمرت سنوات وتركت ندوبا قوية على جسد المجتمع الفرنسي نفسه.

ويبدو هذا الأمر مفهوما، فأحد المسؤولين المقربين من الرئيس الفرنسي الشاب قال إن ماكرون يعتقد أن فرنسا ظلت على مدى سنوات تتعامل مع علاقاتها بمستعمراتها السابقة باعتبارها أصراً مفروغا منه، ولكن حكومته بدأت تنتبه إلى ضرورة التحرك للمحافظة على هذه العلاقات.

فهم جديد للماضي

مطلع الشهر الحالي، ترك مربع الغموض حول هذه القضية الحساسة، فقد قال ماكرون إن بلده يحتاج إلى الوصول إلى فهم جديد لماضيه بحيث يشعر الذين عانى أسلافهم من الاستعمار بأنهم سيحصلون على حقوقهم من الذين

تعطي تحركات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نحو تجديد مفهوم التقارب مع بلدان القارة الأفريقية انطبعا عاما حول اتباعه نهجا مختلفا عن أسلافه، في محاولة، يؤكد مراقبون أنها قد لا تنجح في محو الحقبة الاستعمارية من ذاكرة الشعوب الأفريقية والعربية أيضا، وخاصة الجزائر وتونس، والتي لم يفعل كل الرؤساء الذين تقلدوا الحكم في بلاده شيئا يذكر لطي صفحات تلك الحقبة.

باريس - يرى مراقبون في مساعي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للانفتاح أكثر على أفريقيا عبر مسح فكرة "المسار الذي يتعامل مع الإقزام" مجرد محاولة لتحقيق مكاسب جيوسياسية على حساب قوى استغلت ماضي فرنسا الاستعماري للتغلغل في القارة من بوابات مختلفة. كما أنها قد تشكل دعامة له في السباق الرئاسي المقبل.

ويبدو هذا الميل مفهوما لبعض المراقبين، الذين يرون فيه عدة دوافع مرتبطة بالداخل، بسبب الاحتقان الاجتماعي بشأن قضية العنصرية والهجرة، وأخرى لها علاقة بالحفاظ على النفوذ الخارجي في منطقة لطالما كانت تاريخيا تحت تصرف فرنسا، بعد أن ظهرت قوى أخرى تتبع سياسة ناعمة للبقاء هناك.

ويقول ماكرون إنه يريد إعادة الكثير من الأثار والتحف الأفريقية التي تم نقلها إلى فرنسا خلال الحقبة الاستعمارية. كما يدعم جهود دول غرب أفريقيا للانفصال عن العملة الموحدة المدعومة من فرنسا، ويتعهد بفتح أرشيف الدولة الفرنسية بشأن المذابح التي ارتكبتها حكومة مدعومة من فرنسا في رواندا.

ومع ذلك، يعتقد المراقبون أن هذا لا يكفي، فقد أصبحت أفريقيا التي تضم أكثر من مليار نسمة وتشهد حركة تدين متسارعة ونمو اقتصاديا قويا، منطقة جذب للقوى الصاعدة مثل الصين وروسيا ودول الخليج وتركيا.

وعني هذا أن قادة القارة لم يعودوا مضطرين للاعتماد على فرنسا، في الوقت الذي تتعثر فيه جهود ماكرون لإقامة جسور الخاصة بسبب التهديدات السياسية التي يواجهها في الداخل من مارين لوبان اليمينية المتطرفة، التي حصلت على المركز الثالث في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي فاز بها ماكرون عام 2017.

ويمكن القول إن التوترات الاجتماعية في المدن الفرنسية، وترجع النفوذ الفرنسي في الخارج يعود إلى نفس المشكلة، وهي فشل باريس في مواجهة ماضيها الدموي والاستعماري، بحسب إبراهيم سنوسي، أستاذ الفيزياء في جامعة سرجاي بونوازي الفرنسية الذي قاد حملة استمرت 10 سنوات من أجل

باريس - يرى مراقبون في مساعي

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للانفتاح أكثر على أفريقيا عبر مسح فكرة "المسار الذي يتعامل مع الإقزام" مجرد محاولة لتحقيق مكاسب جيوسياسية على حساب قوى استغلت ماضي فرنسا الاستعماري للتغلغل في القارة من بوابات مختلفة. كما أنها قد تشكل دعامة له في السباق الرئاسي المقبل.

ويبدو هذا الميل مفهوما لبعض المراقبين، الذين يرون فيه عدة دوافع مرتبطة بالداخل، بسبب الاحتقان الاجتماعي بشأن قضية العنصرية والهجرة، وأخرى لها علاقة بالحفاظ على النفوذ الخارجي في منطقة لطالما كانت تاريخيا تحت تصرف فرنسا، بعد أن ظهرت قوى أخرى تتبع سياسة ناعمة للبقاء هناك.



إبراهيم سنوسي

تراجع النفوذ الفرنسي في الخارج يعود لنفس المشكلة

ورغم أن ماكرون قدّم بعض التنازلات السياسية لحظ "ماء الوجه" قبل الانتخابات الرئاسية المزمعة بعد عامين، من قبيل التزامه بالكشف عن أرشيف الأعمال الحربية، التي توصف بـ "المذابح الإجماعية" ضد شعوب الدول، التي استعمرتها بلاده لأكثر من قرن في أفريقيا، إلا أن بعض المتابعين يعتقدون أنها خطوة غير كافية.

حقبة سوداء

قبل عقود عرضت السلطات الفرنسية الرؤوس المقطوعة لعدد من مقاتلي المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي في ساحة أحد الأسواق أولا ثم نقلتها إلى قبو أحد المتاحف الخاصة في العاصمة باريس، ولكن ماكرون فاجأ المراقبين في يوليو الماضي حينما قرر إعادة هذه الرؤوس إلى وطنها الأم.

وعندما توقفت طائرة النقل العسكري الجزائرية في أحد المطارات كان قائد الجيش وأحد رجال الدين في انتظار 24 نعشا ملفوفة بالعلم الجزائري تضم رفات المقاتلين الجزائريين العائدين من فرنسا وكان هذا المشهد بالنسبة إلى الرئيس